وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد

" قسم الاقتصاد "

أثر البنوك التجارية في النمو الاقتصادي

في العراق

بحث مقدم من الطالب

حسن صاحب محمد

بحث مقدم الى مجلس قسم الاقتصاد كجزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في

علوم الاقتصاد

بإشراف

أ.م.د نزار كاظم صباح

١٤٣٩هـ **٢٠١٨م**

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يؤتي الحكمة من يشاء. ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً﴾

صدق الله العلي العظيم

الاهداء :

الى حكمتي ... وعلمي

الى أدبي ... وحلمي

الى طريقي ... المستقيم

الى طريق ... الهداية

الى ينبوع الصبر والتفاؤل والامل

" ابي العزيز وأمي الغالية "

الى سندي وقوتي وملاذي بعد الله...

الى من اثروني على انفسهم ...

الى من علموني علم الحياة ...

الى من أظهروا لي ما هو أجمل في الحياة .. (أخوتي)

الشكر والتقدير

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الاخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نقود الى اعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين ذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الامة من جديد ...

الى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة ...

الى جميع اساتذتنا الافاضل ..

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	1
فرضة البحث	2
أهداف البحث	2
منهجية البحث	2
هيكلية البحث	3
أهمية البحث	3
مشكلة البحث	3
المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي	4
أولا: مفهوم النمو الاقتصادي والصيرفة التجارية	5
ثانيا : مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	6
ثالثا : نشاة الصيرفة التجارية وتطورها	8
المبحث الثاني : اتجاهات النمو الاقتصادي للمدة ٢٠٠٣ -٢٠١٣	10
طبيعة النمو الاقتصادي في العراق	11
المبحث الثالث : دور البنوك التجارية في تعزيز النمو الاقتصادي	14

أولا : دور البنوك التجارية في زيادة استثمار خاص	15
الموضوع	**الصفحة**
ثانيا : دور البنوك التجارية في ضخ الائتمان	16
ثالثا : اهمية البنوك التجارية في اصول التدريب	17
الاستنتاجات والتوصيات	18
المصادر و الهوامش	19 - 20

المقدمة :

تعد البنوك التجارية واحدة من المؤسسات الاقتصادية المهمة التي تمارس دور مهما في تعزيز النشاط الاقتصادي من خلال حشدها للموارد المالية المتأتية من مدخرات الافراد وتقديم الائتمان للافراد والشركات والحكومة ، لذا فان دورها في تعزيز النمو الاقتصادي يبدو واضحا من خلال دورها التمويلي فضلا عن ادوارها الاخرى في خدمة المجتمع وبناء القدرات البنى المؤسساتية الداعمة لعملية التنمية .

وفي العراق وعلى الرغم من قدم التجربة المصرفية التي تمتد لأواخر القرن التاسع عشر الا ان العمل المصرفي ما يزال متخلفا ويعاني من هيمنة المصارف الحكومية عليه ومحدودية الدور الذي تمارسه المصارف التجارية الخاصة .

فرضية البحث :

في ضوء المشكلة المطروحة ، نفترض ان البنوك التجارية لم تساهم بدور فاعل في عملية النمو الاقتصادي في العراق ، وذلك لانخفاض فاعلية توفير الائتمان المصرفي ، بيروقراطية الإجراءات وضعف إمكانيات الاستثمار .

أهداف البحث :

يهدف البحث الى تسليط الضوء على واقع البنوك التجارية ومساهمتها في عملية النمو الاقتصادي ، ويمكن استعراض الاهداف التفصيلية للبحث كما يأتي :

١ – استعراض الاسس النظرية للبنوك التجارية والنمو الاقتصادي .

٢ – اتجاهات النمو الاقتصادي في العراق .

٣ – دور البنوك التجارية في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق .

منهجية البحث :

للوصول الى النتائج في ضوء اهداف البحث اعتمدنا منهجا تحليليا وصفيا يعتمد اسلوب الاستنباط او الاستدلال لاستعراض الاسس والمفاهيم العامة ، وكذلك اسلوب الاستقراء لاستعراض الجوانب التحليلية التطبيقية فيما يتعلق بالبنوك ودورها في عملية النمو في العراق .

هيكلية البحث :

يتكون البحث من مقدمة وثلاث مباحث ، تناول المبحث الاول الاطار المفاهيمي لبحث والتنمية ، بينما تناول المبحث الثاني اتجاهات النمو الاقتصادي في حين استعرض المبحث الثالث دور البنوك التجارية في تعزيز النمو الاقتصادي ، وانتهى البحث بحملة الاستنتاجات والتوصيات .

أهمية البحث :

نظرا لدور التمويل في عملية النمو الاقتصادي لذا فمن الضرورة بمكان تسليط الضوء على دور المؤسسات التمويلية التي تلعب دور كبير في توفير الائتمان الذي تتطلبه الجوانب الاستثمارية والتشغيلية في مختلف الجوانب الاقتصادية .

مشكلة البحث :

بما ان اغلب الدول النامية تعاني من فجوة بين الادخار والاستثمار ومنها العراق ، فأن للمؤسسات التمويلية لم تحقق شروط متطلبات تحويل المشاريع التنموية ، ناهيك عن عدم وضوح دورها ، مما يتطلب تسليط الضوء على فعالية الجهاز المصرفي في النمو الاقتصادي .

المبحث الاول

الاطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي

المبحث الاول :

الاطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي

أولا : مفهوم النمو الاقتصادي والصيرفة التجارية

١ – مفهوم النمو الاقتصادي : يعتبر النمو الاقتصادي من الاهداف الرئيسة التي

تسعى غالبية الدول لتحقيقها سواء المتقدمة ام النامية ويعني حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي او اجمالي الدخل القومي الامر الذي يؤدي لتحقيق زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن (١).

وكذلك يعرف النمو الاقتصادي عبارة عن معدل زيادة الانتاج او الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة ويعكس النمو الاقتصادي للتغيرات الكمية في الطاقة الانتاجية ومدى استقلال هذه الطاقة الانتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ، زادت معدلات النمو في الدخل الوطني والعكس صحيح في حال انخفاضها(٢) .

١- عجمية محمد عبد العزيز واخرون . التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق \ الدائرة الجامعية \ مصر \٢٠٠٧ ص ٧٣.

٢- عريفات حزي .محمد موسى \مبادئ الاقتصاد والتحليل الكلي \دار وائل للنشر \عمان الاردن .الطبعة الاولى \٢٠٠٦ \ص ٢٦٨

٢ – **الصيرفة التجارية** :يقصد بالصيرفة التجارية وهي التي تقوم بقبول ودائع

تدفع عند الطلب او الآجال المحدودة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمة بما يحقق اهداف خطة التنمية ، ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في انشاء المشروعات وما ستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يعززها البنك المركزي(١) .

وكذلك يمكن تعريف الصيرفة التجارية حيث تمثل الودائع المصدر الاساسي لمواردها اذ تقوم بقبول اموال المودعين التي تستحق عند الطلب او بعد فترة من الزمن (٢).

ثانيا: مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية :

١- **مفهوم النمو الاقتصادي** : وهو حدوث زيادة مستمرة في اجمالي الناتج

المحلي او اجمالي الناتج الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي(٣) .

كما يعرف النمو الاقتصادي : على انه انتاج الموقف الوضعي وانه يعود لمفهوم ضيق كمي وقابل للقياس متصل بالتغيرات عبر الوقت في حجم النتائج الوطني او الدخل الوطني في شكله الاجمالي او الفردي ومع انه هناك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية تكمن وراء هذه التغيرات الا انها في ذاتها تظل مفهوما ذات طبيعة اقتصادية صافية فالنمو الفعلي يمكن تحقيقه بدون تحولات اساسية في هيكلية وموقع القوى الاجتماعية والسياسية او في القيم والتوجهات والتنظيم والثقافة .

---

١ - دكتور طارق طه \ادارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات ٢٠٠٧ ص١٤٢ الاردن طبعة الاولى

٢ -دكتور حسين العلي \دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية سنة ٢٠٠٧ \ص ١٤الاردن \الطبعة الاولى

٣ -عجمية محمد عبد العزيز واخرون . التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق .الدائرة الجامعية ،مصر ٢٠٠٧ ، ص٧٣

وباختصار دون تبدل جذري في القوى غير الاقتصادية ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي (١).

٢- **مفهوم التنمية الاقتصادية :** انها عملية تتضمن تحقيق معدل نمو مرتفع لمتوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن ثلاث عقود مثلا على ان لا يصاحب ذلك تدهور في توزيع الدخل او زيادة في مستوى الفقر في المجتمع .

ويعرف التنمية الاقتصادية : هو زيادة في في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين وهذه السلع يتم انتاجها باستخدام عناصر الانتاج الرئيسية وهي (الارض ، العمل ، رأس المال ، والتنظيم) (٢) .

كما يمكن تعريف التنمية الاقتصادية : هي تقدم للمجتمع عن طريق استنباط اساليب انتاجية جديدة افضل ورفع مستويات الانتاج من خلال انماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات افضل (٣) .

---

١ -منشوب ابراهيم ، اشكالية التنمية في العالم الثالث ، دار المنهل اللبناني ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٦ ، ص ٣١ ، لبنان .

2 -Ayres , Robert U . 1998 . Turning Point : an 3ad .v to the Growth Paradigm . London : arths can publication 4 – 193

٣ - احمد الدوري ، التخلف الاقتصادي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر الطبعة الاولى ١٩٨٣ ص١١

ثالثا : نشأة الصيرفة التجارية وتطورها

إن الصيرفة التجارية من الإعمال القديمة أوجدت الصيرفة في بلاد بابل القديمة وفي اغلب الحضارات القديمة التالية لها ولاسيما روما إذ قامت هذه المصارف بأعمال الإقراض والتبادل النقدي .

فقد أشارت الدلائل التاريخية إلى إن السومريين من أولى الإمبراطوريات في بابل قد ابتكروا نوعا من النقود .

واتضح هذا بعد إن كشف لنا علم الآثار عن ستار التاريخ فقد ظهر إن هناك حياة اقتصادية منظمة تم الإفصاح عنها في شريعة حمورابي بحدود ٢٠٠٠ قبل الميلاد ، وان أولى الوظائف التي شهدتها الحياة البشرية من الإعمال المصرفية وخاصة في بابل ومصر الذين تميزتا عن غيرهما من الحضارات القديمة بوجود حكومة مركزية قوية بعكس اليونان التي كانت تسود الحروب بين دويلات ولكن معابدها كانت تقبل الودائع الثمينة كالذهب والفضة وخصصت غرفة تعرف باسم (opisthodomus) لحفظ تلك الودائع فيها .

وشهدت حضارة وادي الرافدين وجود عدد من المصارف في الالف الاول قبل الميلاد منها مصرف اجيبي (Egibi) في مدينة سيبار ، ومصرف (موارشو Mourashou) في مدينة نفر بالقرب من مدينة بابل ومصرف ايناسير (Enaesir) في مدينة اور ومصرف ايني مردو بالات في بابل وفيها ايضا وجد مصرف نبواهدين واخذت هذه المصارف اسماء الاشخاص والعوائل المالكة لها وهناك العديد من المصارف وجدت في مناطق مختلفة من قبل وادي الرافدين ومع ان هذه البدايات التاريخية وكثيرة غيرها في بلاد الغرب والشرق كانت سائدة في وقتها الا ان العمل المصرفي في مشكلة الحديث نشأ خلال عصر النهضة الاوربية في ايطاليا ، لقد توسع دور الصيرفة فبعد ما كانت بداياتها في ايطاليا مساعدا وداعما لحركة التجارة البحرية اصبحت فنا .

وفي نهاية المطاف شكلا من الحكم واكنت مدن البندقية وفلورستا وجنوا اكبر الرابحين من التجارة والخدمات المصرفية واصبح (نيك) القديس جورج في جنوا يقترب من ان يكون وظيفة عمومية لسعة انتشاره وسعة اعماله وعمره الطويل اذ استمر اكثر من سبعة قرون واضحت القروض في القرن الثالث عشر اكثر تعقيدا وحددت لها ادارات خاصة ودرجة امان معينة واسعار فائدة ، محددة لكل نوع من القروض واشتهر في ايطاليا ايضا (نيك ميديشي) في فلورنسا وفي بريطانيا انشأ مجموعة من اثرياء التجار ورجال المال عام ١٩٦٤ بنك انكلترا برأسمالي قدره (١٠٢) مليون باون في لندن وكان نشوء البنك قد جاء على خلفية النشاط الكبير للصاغة والصيارفة .

ان تطور الصيرفة خارج لندن ظل بطيئا على الرغم من تأسيس بنك انكلترا اذا ان الصاغة لم يحاولوا فتح فروع لأعمالهم في مقاطعات بسبب مشاكل النقل والاتصالات في القرنين السابع عشر والثامن عشر ولكن فتح له فروع بعد منتصف القرن الثامن عشر فضلا عن انشطة التجار في مجال الصيرفة والصاغة فقد بلغ عدد البنك خارج لندن عام ١٧٥٠ (١٢) بنكا وتوسع الى (١٥٠) بنكا عام ١٧٧٦ ، والى (٣٥٠) بنكا عام ١٨٠٠ .

وتوالى بعد ذلك التوسع بالتأسيس (١) .

١ -أ.د عبد الحسين جليل الغالبي وام كاظم سعد الاعرجي .جامعة الكوفة العراق ، طبعة الاولى سنة ٢٠١٥ ص ٦١، دار الكتب والوثائق

المبحث الثاني

اتجاهات النمو

الاقتصادي للمدة ٢٠٠٣

– ٢٠١٣

المبحث الثاني

اتجاهات النمو الاقتصادي للمدة ٢٠٠٣ – ٢٠١٣

طبيعة النمو الاقتصادي في العراق

دخل العراق القرن الجديد بعد إن خاض غمار صراعات مختلفة في الثلاثين عاما المنصرمة وضاع نتاج من العمل بسبب الحروب والعقوبات الاقتصادية والفوضى السياسية .ولكن بعد ٢٠٠٣\٤\٩ حدث في العراق تغيير جذري بالنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، ومثل نقطة تحول في تاريخ العراق المعاصر ، وجاءت التغييرات اثر الاحتلال المباشر للعراق .

إذ قامت سلطة الائتلاف المؤقتة يوضع مشروعها لإصلاح الاقتصاد العراقي في ظل ضعف الدولة وانهيارها ، فأصدرت تشريعات وقوانين واتخذت مجموعة من التدابير التي طالت العديد من المجالات الاقتصادية والسياسية على النمط الليبرالي منها المبنى التحتية والنظام المصرفي والضرائب والملكية والاستقرار النقدي وغيرها من الإجراءات

واليوم يواجه العراق إشكاليات متعددة على طريق التنمية ومن أهم هذه الإشكاليات حاجة العراق لإعادة بناء مرافق بنيته الأساسية ومؤسساته بعد تاريخ مأساوي من الحرب والعقوبات الاقتصادية وعمليات السلب والنهب والتخريب للبنى التحتية .

وقد ازدادت هذه المهمة صعوبة نتيجة لانعدام الاستقرار السياسي والأمني ، وأحادية الجانب الاقتصادي والاعتماد المفرط للاقتصاد العراقي على النفط الخام في تحقيق إيراداته وصادراته ومنذ ذلك الحين بنار جدل واسع لدى صناع القرار السياسي والمهتمين بالشأن الاقتصادي في العراق (١) .

---

١ -على مرزا " العراق والاف الاقتصادية " بحث مقدمة للمؤتمر الاول لشبكة الاقتصاديين العراقيين ،بيروت ٣٠ اذار – نيسان ، ابريل ،٢٠١٣ ص ٢

السنوات	GDP مليون دولار بالأسعار الجارية	GDP% نمو	معدل النمو السكاني	نصيب الفرد من GDP دولار
٢٠٠٣		_	٢.٨	_
٢٠٠٤	٣٦٦٢٧	٥٤	٢.٧	١٣٣٧
٢٠٠٥	٤٩٩٥٤	٤٠٤	٢.٦	١٨٢٤
٢٠٠٦	٦٥١٤١	١٠.١	٢.٥	٢٣٢١
٢٠٠٧	٨٨٨٣٧	١.٣	٢.٤	٣٠٩١
٢٠٠٨	١٣١٦١١	٦٠٦	٢٠٣	٤٤٧٢
٢٠٠٩	١١١٦٥٩	٥٠٨	٢٠٤	٣٧٠١
٢٠١٠	١٤٢٨١٤	٦٠٨	٢٠٦	٤٦١٢
٢٠١١	١٩١١٧٦	٩٠٦	٢٠٥	٦٠١٩
٢٠١٢	٢١٥٨٣٧	٩٠١	٢٠٥	٦٦٢٥
٢٠١٣	٢٢٢٨٧٩	٣٠٩	٢٠٥	٦٦٦٩

الجدول بالاستناد على مؤشرات التنمية الاقتصادية قاعدة البيانات _ البنك الدولي

مما تقدم يتضح إن العراق قد تعرض لمدة مظلمة دامت ثلاث عقود من الزمن دمرته فيها الحروب والعقوبات الدولية والحكم الدكتاتوري ، والتي أدت بالنتيجة إلى الدمار وإلحاق الحرب بالنية الاقتصادية وبقاف عجلة التنمية منذ عام ١٩٨٠ .

وقد تعرض الاقتصاد العراقي إلى خسائر فادحة توجت بالاحتلال المباشر وبتعرض مقدراته إلى اكبر عملية للسلب والنهب في العالم ومديونية كبيرة .

ويعتقد أنها كانت على شكل مساعدات أو قروض ميسرة للدخول في حروب تخدم مصالح المنطقة وفي ضوء متقدم تأتي أهمية إعادة هيكلية الاقتصاد العراقي وموجبات تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي في سبيل إعادة تأهله من الأولويات الضرورية لتحقيق التقدم الاقتصادي (١) .

نلاحظ إن الناتج المحلي ازداد من (٣٦٦٢٧) مليون دولار عام ٢٠٠٤ والى (١٣١٦١١) مليون دولار عام ٢٠٠٨ ثم انخفض غالى (١١١٦٥٩) مليون دولار عام ٢٠٠٩ نتيجة لتداعيات اللازمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ ، مما اثر على سعار النفط في السواق العالمية ثم عاد ليرتفع بالى (٢٢٢٨٧٩) عام ٢٠١٣ .

اذ كان السبب المباشر في زيادة الناتج المحلي هو رفع العقوبات الدولية الاقتصادي عن العراق بموجب قرار الامم المتحدة (١٤٨٣) في (٢) أيار ٢٠٠٣ الذي عادى غالى استئناف تصدير النفط العراقي وزيادة عوائده واستطاع الاقتصاد العراقي تحقيق معدلات نمو بموجب الناتج المحلي الإجمالي في المدة قيد الدراسة ، وكانت معدلات النمو منذ البداية ارتفاعا وانخفاضا ، بسبب الزيادات المنخفضة في الإيرادات النفطية وانخفاضها آذ إن الاقتصاد العراقي اقتصاد بامتياز يعتمد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة (٢) .

---

١ -سكرتارية العهد الدولي مع العراق " المراجعة السنوية للتقدم المحرز خلال عام ٢٠٠٧ -٢٠٠٨ نيويورك الامم المتحدة ، ٢٠٠٨ ،ص ٣٩

٢ البنك المركزي العراقي " التقرير الاقتصادي السنوي المديرية العامة للاحصاء والابحاث ٢٠٠٦ – ص١٢

المبحث الثالث

دور البنوك التجارية

في تعزيز النمو

الاقتصادي

المبحث الثالث

دور البنوك التجارية في تعزيز النمو الاقتصادي

اولا : دور البنوك التجارية في زيادة الاستثمار الخاص

يعتبر القطاع البنكي من اهم القطاعات الاقتصادية واكثرها حساسية وتأثيرها في نمو اقتصاديات الدول ، اذ يحتل القطاع مركزا حيويا في النظم الاقتصادية لما لها من تأثير ايجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات الكافية التي يتطلبها النمو الاقتصادي والتوزيع الكفء لها (١) .

وهذا الدور الذي يلعبه القطاع البنكي في نهوض باقتصاديات الدول يتوقف على مدى فعالية وتطور هذا القطاع كما ان هذه الفعالية تساعد على استقطاب الاستثمارات الضرورية النفطية احتياجات التنمية المحلية .

حيث يعتبر البنوك التجارية من المؤسسات التي تتكفل بحفظ النقود وحشد موارد المجتمع من الاموال لذلك اصبحت النقود تلعب دورا هاما ولصعب الحياة الاقتصادية في قلب نظمها فلا تتصور حياة المجتمع بدون استخدام النقود .

وتعتبر البنوك والمصارف على اختلاف اشكالها والبنوك التجارية على اوجه الخصوص احدى ادوات النظام الاقتصادي الهامة في العصر الحديث ولا يمكن لأي نظام اقتصادي ان ينمو ويزداد دون الاستعانة بها ولذلك تزايد الاهتمام بدراستهما (٢).

---

١ -احمد سلمان اللوزي ، ادارة البنوك ، دار الفكر والتوزيع سنة ١٩٩٩ ، ص٣ اليمن

٢ احمد على ادغيم ، اتنمية الاقتصادية جامعة حلب ، سوريا سنة ١٩٩٢ ص ١٦

ثانيا : دور البنوك التجارية في ضخ الائتمان

ارتبط ظهور الوسطاء الماليين في البداية بعملية نقل فوائض المدخرين (الوحدات ذات الفائض) الى المستثمرين والمستهلكين (الوحدات ذات العجز) تم مع تزايد الحاجات الاقتصادية الى الائتمان تطورت وظيفة الوسطاء الماليين فام تعد تنصب فقط على تسهيل عمليات الائتمان المباشر بل اصبحت تحاول توفير مقادير اضافة جديدة عن طريق خلق (الاصدار) الاصول المالية المباشرة ومن الواضح ان الوسطاء الماليين يعملون بهذا على سد الفجوة بين الانتاج والاستهلاك وهو كما رأينا شرط لضمان نمو الدخل القومي بمعدل مستقر ولقد كان هذا التحول من طبيعة وظيفة الوسطاء المالية من الناحية العملية(١) .
حيث ان البنوك تعتمد على الودائع الادخارية للحصول على الموارد المالية من اجل استخدام هذه الموارد في تقديم قروض عقارية فهي مؤسسات مالية تتشابه الى حد كبير مع مصارف الادخار والاقراض ولكن هيكل هذه المؤسسات يختلف عن هيكل مصارف الادخار والاقراض في انها تأخذ شكل تعاونيات يمتلكها المودعون (٢).

من اهم الوظائف الاساسية التي تقوم بها المصارف التجارية هو قيامها بدور الوسيط المالي بين المقرضين حيث تقوم البنوك بتجميع المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو الاستثمار في المشاريع الاقتصادية وبما يتماشى مع سياسة الدول الائتمانية ويمكن ان تساهم مساهمة فعالة في النمو الاقتصادي اذا ما ادخرت لها الحكومة جو المنافسة والحرية وبصفة خاصة اذا ما سمعت البنوك التجارية بدفع فائدة مع الودائع وتقاضي فائدة على القروض(٣) .
أما الوظائف الحديثة التي تقوم بها والخدمات التي تقوم منها ما ينطوي على ائتمان ومنها مالا ينطوي على الائتمان

---

١ -شريط عثمان ، دور الوسطاء المالية في تنشيط الاوراق المالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم النشر ، تونس ص ٩٢ سنة ٢٠١٢

٢ -سعيد سيف ، اقتصاديات النقود والبنوك ، كلية العلوم الاقتصادية الجزائر سنة ٢٠١١ ص ١٢٨

٣ -دكتور طارق طه ، ادارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ٢٠٠٧ ص ١٤٢

- أدارة الأعمال والممتلكات للعملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية
- تمويل الإسكان الشخصي (ينطوي على الائتمان)
- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية
- تحصيل الاوراق التجارية
- خدمات البطاقة الائتمانية (تنطوي على الائتمان)(١)

ثالثا: أهمية البنوك التجارية في أصول التدريب :

التدريب ضرورة من ضروريات العصر اصبح اليوم شرطا لأية عملية اصلاح او تطوير وظيفي واساسا من اساسيات البناء المؤسسي والتخطيط الاستراتيجي ووسيلة لا غنى عنها لتحقيق الاهداف المستقبلية لأي مؤسسة طموحة

- تتعلق بالعملية التدريبية مثل تحدي الاحتياجات والتخطيط وتوفير الموارد الملائمة مع التركيز على البنوك وخصوصيتها في هذا المجال التدريب
عبارة عن نشاط منظم يركز على الفرد لتحقيق تعتبر في مهارته ومقدراته لمقابلة احتياجات محددة ي الوضع الحاضر والمستقبلي في ضوء متطلبات العمل الذي يقوم به المرء وفي ضوء تطلعاته المستقبلية للوظيفة التي يؤديها في المجتمع (٢)

ملامح الاحتياجات التدريبية من خلال اربع خصائص
أ- مجال التدريب تنظيما او تخصيصا
ب-الفوائد المرجو تحقيقها
ت-طبيعة الفجوة التي يغطيها التدريب
د- ان عملية تحديد الاحتياجات تعند عنصرا جوهريا في انجاح العملية التدريبية في المؤسسة المالية (٣).

---

١ شاكر القزويني ادارة البنوك العراق سنة ٢٠٠٠ ص٢٨ دار وائل للنشر
٢ احمد الكردي تنمية القطاعات المتخصصة سنة ٢٠١٤ ص ٣ منتديات لبيك يا اقصى
٣ دكتور توفيق عبد الرحمن ، التنمية الاقتصادية سنة ٢٠١٤ ص ٢ موقع السوق الموريتاني – موريتانيا

الاستنتاجات والتوصيات

١ – بما ان الصيرفة التجارية تلعب دورا كبيرا في اجتذاب المدخرات فبالتأكيد لها مساهمات في النمو الاقتصادي ، وعليه نوحي بالاهتمام بقطاع المصارف التجارية والرسمية على السواء .

٢ – بما ان التنمية الاقتصادية تمثل حالة الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع ، وعليه نوصي بالجانب التمويلي لعملية التنمية المتمثلة بالجهاز المصرفي .

٣ – ان القطاع المصرفي يساعد على استقطاب رؤوس الاموال لغرض توجيهها نحو الاستثمارات في مختلف القطاعات لما لها من دور في عملية تعزيز التنمية الاقتصادية ، لذا يجب تشجيع طرق تعبئة المدخرات وتوجيهها بمختلف السبل بما فيها المؤسسات المصرفية .

٤ – ان الارتقاء بمستوى القطاع المصرفي من حيث الكثافة المصرفية ومن حيث زيادة الوعي المصرفي يزيد من فعالية السياسة النقدية التي قد تكون احد ادوات الاقتصاد الكلي المساهمة في التنمية الاقتصادية مما يتطلب بذل الجهود المناسبة في هذا الاتجاه .

٥ – يرتبط ظهور الوسطاء الماليين بعملية توفر الفوائض والمدخرات عند الوحدات ذات الفوائض المالية ويتم التوجيهات الى الوحدات ذات العجز المالي وهذا يتطلب تعزيز دور البنوك من اجل استثمار كافة الفوائض المالية بالاتجاه المرغوب .

المصادر والهوامش

١ عجمية محمد عبد العزيز واخرون . التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق \ الدائرة الجامعية \ مصر \٢٠٠٧ ، ٧٣

٢ عريفات حزي .محمد موسى \مبادئ الاقتصاد والتحليل الكلي \دار وال للنشر \عمان الاردن .الطبعة الاولى \٢٠٠٦ ، ٢٦٨

٣ دكتور طارق طه \ادارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات ٢٠٠٧ ،١٤٢ الاردن طبعة الاولى

٤ دكتور حسين العلي \دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية سنة ٢٠٠٧ ، ١٤الاردن \الطبعة الاولى

٥ عجمية محمد عبد العزيز واخرون . التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق .الدائرة الجامعية ،مصر ٢٠٠٧ ،٧٣

٦ منشوب ابراهيم ، اشكالية التنمية في العالم الثالث ، دار المنهل اللبناني ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٦ ، ٣١ ، لبنان

٧ احمد الدوري ، التخلف الاقتصادي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر الطبعة الاولى ١٩٨٣ ،١١

٨ أ.د عبد الحسين جليل الغالبي وام كاظم سعد الاعرجي .جامعة الكوفة العراق ، طبعة الاولى سنة ٢٠١٥ ،٦١، دار الكتب والوثائق

٩ على مرزا " العراق والاف الاقتصادية " بحث مقدمة للمؤتمر الاول لشبكة الاقتصاديين العراقيين ،بيروت ٣٠ اذار – نيسان ، ابريل ،٢٠١٣ ، ٢

١٠سكرتارية العهد الدولي مع العراق " المراجعة السنوية للتقدم المحرز خلال عام ٢٠٠٧ -٢٠٠٨ نيويورك الامم المتحدة ، ٢٠٠٨ ، ٣٩

١١البنك المركزي العراقي " التقرير الاقتصادي السنوي المديرية العامة للاحصاء والابحاث ٢٠٠٦ ،١٢

١٢احمد سلمان اللوزي ، ادارة البنوك ، دار الفكر والتوزيع سنة ١٩٩٩ ، ٣ اليمن

١٣احمد على ادغيم ، اتنمية الاقتصادية جامعة حلب ، سوريا سنة ١٩٩٢ ،١٦

١٤شريط عثمان ، دور الوسطاء المالية في تنشيط الاوراق المالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم النشر ، تونس،٩٢ سنة ٢٠١٢
١٥سعيد سيف ، اقتصاديات النقود والبنوك ، كلية العلوم الاقتصادية الجزائر سنة ٢٠١١ ، ١٢٨
١٦دكتور طارق طه ، ادارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ٢٠٠٧ ، ١٤٢
١٧شاكر القزويني ادارة البنوك العراق سنة ٢٠٠٠ ،٢٨ دار وائل للنشر
١٨احمد الكردي تنمية القطاعات المتخصصة سنة ٢٠١٤ ، ٣ منتديات لبيك يا اقصى
١٩دكتور توفيق عبد الرحمن ، التنمية الاقتصادية سنة ٢٠١٤ ، ٢ موقع السوق الموريتاني –موريتانيا
20 – Ayres , Robert U . 1998 . Turning Point : an 3ad .v to the Growth Paradigm . London : arths can publication 4 – 193